ونودّ أن نلفت الانتباه إلى الجوانب التالية في هذا التعريف لأهميتها:

1) أن كون هذا الكيان بنية مجردة نتيجة من نتائج موقفنا المعرفي الأوّل الّذي أعطى الأولويّة للعلاقات على الأشياء. [1]

2) أن كونها بنية محدودة المكوّنات هو نتيجة من نتائج تحديد الموضوع تحديدا مؤقتا في كلّ العلوم بناء على ما أشرنا إليه آنفا من علوّ شرط التناسق المنطقي على شرط شمول المعطيات. ولما كان من الممكن توسيع دائرة المعطيات في كلّ علم من العلوم ما لم يهدّد ذلك شرط التناسق عند بناء فرضيات جديدة أو تعقيد العلاقات بين مكوّناتها أو الاثنين معا بحيث تشمل معطيات أكثر كانت تقصيها من مجالها لأن إدخالها كان يهدّد تماسكها المنطقي.

3) إن تكهّن هذه البنية بأحداث لم تقع بعد هو نتيجة لازمة لتفسير الأحداث الواقعة بالفعل بل هو مقياس إثبات صحّة ذلك التفسير.

نظن أنّه يمكننا بعد هذا التمهيد أن نتصدى للسؤال الّذي طرحناه في أوّل هذا الفصل بحظوظ نجاح أوفر بعد أن وضحنا المقاييس الّتي يمكن أن نقيس بها مدى توفيق لغويّ ما في تحديد موضوعه بالنّظر إلى الإطار النظري الّذي اعتمدناه في هذ العمل.

- ولعلّنا وفّرنا قاعدة متينة للقراءة والتأويل الصحيح تترجم مختلف الأقوال من منظور واحد تماما كما نصنع عندما نوحّد مقامات الكسور حتى نقارن بينها.

4.2 - إعادة صياغة مآخذ المحدثين

إذا فحصنا مآخذ اللّغويين المحدثين على القدماء في ضوء التوضيح النظري المقدم أعلاه بدا لنا أنّها لا تخلو من وجاهة. ويمكن ترجمتها إلى المقتضيات النظريّة لهذا العمل. ويمكن أن نقول إنّها استدلّت على غياب تحديد صائب لموضوع الدراسة النحويّة:

---

1 انظر في هذا العمل القسم الأول الفقرة 2.3.5.